خلال اجتماع لجنة المالية والاستثمار بـ«الغرفة»

القطامي: الاقتصاد الوطني يعاني مجموعة من الاختلالات الرئيسية

جانب من الاجتماع

عقدت لجنة المالية والاستثمار المنبثقة عن مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت اجتماعها الثالث لعام 2020 برئاسة وفاء أحمد القطامي - رئيس اللجنة وبحضور أعضاء اللجنة.

وقد أطلعت اللجنة على بنود جدول أعمال الاجتماع والذي تضمن بحث ومناقشة قضية إصلاح التركيبة السكانية من خلال توطين العمالة في القطاع الخاص والتي ستكون محل اهتمامها خلال الفترة القادمة.

وبينت اللجنة أن قضية خلل التركيبة السكانية قد أشبعت بحثاً منذ سنوات عديدة ماضية، وجاءت الأزمة الحالية المتمثلة بإنتشار فايروس كورونا كوفيد 19 لتكشف مدى جسامة التأخر في معالجة العديد من القضايا التي تعاني منها البلاد، وارتفاع تكلفة حلها مع مرور الوقت، مشيرةً في هذا السياق أن هدف حل هذه القضية يجب أن يركز بشكل أساسي على تنظيم النمو السكاني بما يحسن التركيبة السكانية لصالح المواطنين حيث تشير اخر الاحصاءات الرسمية أن عدد سكان دولة الكويت يبلغ حالياً 4 ملايين و700 ألف نسمة نسبة المواطنين منهم 30% فقط، مع الاخذ بعين الاعتبار عدم تضرر القطاعات الاقتصادية التي تحتاج الى العمالة الفنية الماهرة في المهن والحرف التي تعزف عنها العمالة الوطنية، ومن جانب اخر يجب إحداث نقلة نوعية في تركيبة سوق العمل المحلي عبر الأساليب والمهارات المهنية الحديثة لتحسين قوة العمل في القطاعين العام والخاص ، وتأهيل وتدريب قوة العمل الوطنية لدعم التنمية الاقتصادية بالكوادر الوطنية المدربة، إلى جانب تحسين نوعية وإنتاجية العمالة الوافدة والتخلص من العمالة الهامشية السائبة.

مؤكدةً أن الاقتصاد الوطني يعاني من مجموعة من الاختلالات الرئيسية يأتي على رأسها محدودية دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي على الرغم من أن رؤية الكويت الجديدة 2035 تستند على الدور الريادي للقطاع الخاص في العملية التنموية، ومتى ما تحقق ذلك فبإمكانه توفير فرص عمل حقيقية للقوى العاملة الوطنية، بشرط أن يواكب ذلك برامج لاصلاح إختلالات سوق العمل وترشيد وضبط سياسة التوظيف في القطاع الحكومي والعمل على معالجة التشوهات في هياكل الأجور بين القطاع العام والخاص، والأهم تطوير نظم التعليم والتدريب المهني وفقاً لإستراتيجية واضحة تكفل توفير كوادر وطنية قادرة على المنافسة في سوق العمل، فلا تزال هناك فجوة بين مخرجات التعليم وبين احتياجات سوق العمل كما تشير الى ذلك العديد من الدراسات.

واختتمت اللجنة اجتماعها بالتأكيد على أن معالجة خلل التركيبة السكانية قضية تستحق الدراسة ولكن قبل ذلك يحتاج الموضوع إلى العزم والجدية على تنفيذ الخطط والسياسات ذات العلاقة ويجب ان تكون المعالجة مرتبطة ببرنامج زمني محدد الأهداف للقضاء على هذه المشكلة، مع التأكيد على أن الوقت سيكون له تكلفة عالية ستحملها الدولة في المستقبل القريب اذا لم تستجب لهذا المتغيرات.

«كاسبرسكي»: 13 في المئة من الشركات المستخدمة لحلول «EDR» تكشف الحوادث الأمنية خلال ساعات

kaspersky

شركة كاسبرسكي

تمكّنت أكثر من ربع (28%) الشركات التي طبقت أحد حلول الكشف عن التهديدات والاستجابة لها عند النقاط الطرفية Endpoint Detection and Response (EDR)) من الكشف عن الهجمات الإلكترونية في غضون ساعات قليلة، أن لم يكن فورًا تقريبًا، عقب وقوعها، وذلك وفق ما ورد في نتائج دراسة كاسبرسكي لمخاطر أمن تقنية المعلومات. وأظهرت الدراسة أن هذه النسبة في منطقة الشرق الأوسط وتركيا وإفريقيا جاءت أقل بكثير، وبلغت 13% فقط.

ويُعدّ الكشف في الوقت المناسب عن حوادث الهجمات الرقمية ضروريًا لتقليل الخسائر الناجمة عنها، فكلما طال مكوث المجرمين الإلكترونيين دون أن يلاحظهم أحد في شبكة الشركة، زاد عدد البيانات التي يمكنهم جمعها واقتربوا أكثر من أصول الشركة المهمة. ولذلك يسمح تقليل «زمن المكوث» للشركات باحتواء الهجوم الرقمي قبل أن يتسبب في إحداث ضرر كبير.

وسُئلت 2.961 شركة حول العالم عن الوقت الذي استغرقته في اكتشاف هجوم رقمي واجهته في العام السابق، وذلك في دراسة استطلاع لآراء صانعي القرار في مجال تقنية المعلومات، أجريت بتكليف من كاسبرسكي في 2019. وكشف التحليل التفصيلي للردود المقدّمة عن وجود علاقة قوية بين تطبيق حلول الكشف عن التهديدات والاستجابة لها عند النقاط الطرفية (EDR) وزمن المكوث.

وأكد 28% من الشركات التي تستخدم هذه الحلول أنها استطاعت الكشف عن هجوم رقمي في غضون بضع ساعات، وأن 14% من هذه المجموعة تمكّنت من اكتشاف الهجوم على الفور تقريبًا، وهو أعلى من المعدّل البالغ 6% فقط. وقد استطاعت 14% من الشركات اكتشاف الحادث في غضون بضع ساعات مقارنة بنسبة 7% من جميع المشاركين. وقال 8% فقط من مستخدمي حلول EDR إن الأمر استغرقهم عدة أشهر لاكتشاف تعرضهم لهجوم ما. لكن معظم المشاركين في الدراسة قالوا إنهم احتاجوا إلى عدة أيام للكشف عن الهجوم، سواء كانوا يستخدمون تلك الحلول أم لا.

وأكدت يانا شيلشينكو مدير أول لتسويق المنتجات في كاسبرسكي، أن حلول EDR تتيح قدرة أعلى على اكتشاف التهديدات ورؤيتها في البنية التحتية للنقاط الطرفية، وتسهّل التحليل الفعال للأسباب الجذرية والبحث عن التهديدات والاستجابة السريعة للحوادث، وقالت: «تؤتمت حلول EDR المهام الروتينية التي قد يواجهها المحللون خلال ممارستهم أنشطة الكشف عن التهديدات ومعالجة الحوادث، لكن الدراسة أظهرت أن هذه الحلول لا تساعد جميع الشركات في تقليل زمن المكوث، ربّما لأن التنبيهات بشأن الأنشطة المريبة تتطلب تدخل المحللين الأمنيين للتحقيق والبتّ فيما إذا كان الإجراء يشكل خطرًا. لذلك، فإن استخدام حل مهني غنيّ بالمزايا في شركات لا تتمتع بخبرة داخلية في التعامل مع الحوادث المعقّدة، قد لا يحقق التأثير المنشود». وتقدّم كاسبرسكي حلين من فئة EDR يلبّيان متطلبات أنواع مختلفة من العملاء؛ إذ يزوّد الحل Kaspersky EDR خبراء الأمن في الشركات التي تتمتع بالنضج في مجال أمن تقنية المعلومات بقدرات متقدمة على اكتشاف التهديدات، وإجراء تحقيقات متعمّقة مدعومة بمعلومات التهديدات، وتحديد إطار عمل MITREATTCK، والبحث عن التهديدات، وتفعيل استجابة مركزية للهجمات المعقدة متعددة المراحل.

لبنان يسعى لتعزيز التبادل التجاري مع روسيا

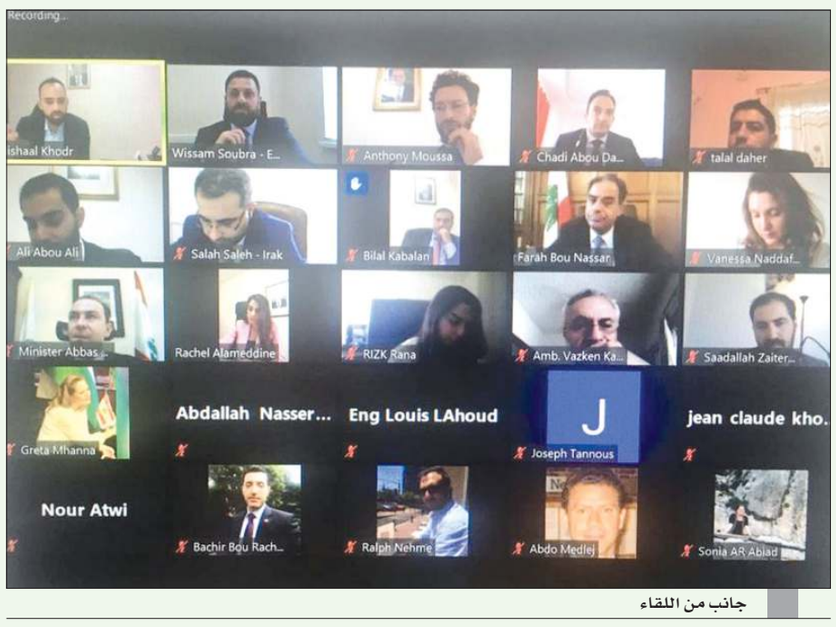

جانب من اللقاء

برعاية وحضور سفير لبنان لدى روسيا الاتحادية شوقي بو نصار وبمتابعة وتنسيق من الملحق الاقتصادي في السفارة وسام سوبره تم تنظيم لقاء عبر الفيديو لينك مع وزير الزراعة والثقافة عباس مرتضى لمناقشة واقع العلاقات الاقتصادية بين لبنان وروسيا الاتحادية وسبل تعزيز حجم التبادل التجاري بين البلدين خاصة فيما يتعلق بالمواد والمنتجات الزراعية.

شارك في النقاشات كل من مدير عام وزارة الزراعة لويس لحود ومدير الشؤون الاقتصادية في وزارة الخارجية والمغتربين بلال قبلان والسفير فاسكين كافاكيان والملحقين الاقتصاديين المعتمدين في العديد من دول العالم.

ورحب السفير بونصار بالوزير مرتضى وقدم عرضا لواقع العلاقات الاقتصادية اللبنانية الروسية والاجراءات المطلوبة لتطويرها من خلال تفعيل عمل اللجنة الحكومية الاقتصادية المشتركة بين البلدين مقترحا عددا من الخطوات التي من شأنها رفع حجم وقيمة الصادرات الزراعية اللبنانية الى الاسواق الروسية الكبيرة والواعدة، لا سيما في ظل الازمة الاقتصادية الحادة التي يعاني منها لبنان حاليا.

بعدها عرض الوزير مرتضى للسياسات التي ينتهجها في وزارة الزراعة بهدف تطوير وتحديث القطاع الزراعي وتعزيز الصادرات اللبنانية من المواد الزراعية والمنتجات الغذائية الى مختلف دول العالم.وشرح عن الخطوات التي ينوي اتخاذها من خلال دوائر وزارته وبالتنسيق مع وزارة الخارجية والمغتربين والملحقين الاقتصاديين لرفع مستوى علاقات لبنان مع الدول الاخرى ولا سيما الدول العربية الشقيقة. وشدد الوزير على اهمية التزام المزارع اللبناني بالمواصفات والمعايير الدولية المطلوبة لتسهيل عملية التصدير.

ثم كانت مداخلات لمدير عام الوزارة المهندس لحود ولمدير الشؤون الاقتصادية السفير قبلان والسفير كافكيان.

بعدها فتح باب الاسئلة بادارة الملحق الاقتصادي سوبره حيث رد معالي الوزير على استفسارات واسئلة الملحقين الاقتصاديين واستمع الى المشاكل والعقبات التي تواجههم خلال ممارسة واجباتهم ووعد بمتابعتها شخصيا.

في الختام شكر السفير بو نصار الوزير والمشاركين متمنياً أن تشكل هكذا لقاءات مساهمة متواضعة في خدمة اقتصاد البلاد.

خلال اجتماع استثنائي عن بُعد

«النقد العربي» يبحث سلامة صناعة التقنيات المالية الحديثة ودعم التحول الرقمي

تعظيم فرص الاستفادة من العملات الرقمية للمصارف المركزية وتقنيات الحلول التنظيمية الحديثة

صندوق النقد العربي

نظم صندوق النقد العربي الاجتماع الخامس عن بُعد لمجموعة عمل التقنيات المالية الحديثة، وذلك استكمالاً لمناقشة تداعيات فيروس كورونا على صناعة التقنيات المالية الحديثة، ضمن سلسلة من الاجتماعات بعنوان «سلامة صناعة التقنيات المالية الحديثة ودعم التحول الرقمي في أعقاب أزمة فيروس كورونا COVID 19». يشارك في الإجتماع مسؤولي التقنيات المالية الحديثة والمدفوعات لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، إضافة إلى صندوق النقد العربي، الذي يتولى الأمانة الفنية للجان وفرق العمل المنبثقة عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. كما يحضر الاجتماع ممثلين عن المؤسسات الإقليمية والدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين وبنك التسويات الدولية، ومجلس الاستقرار المالي، والبنك الاسلامي للتنمية، ومعهد التمويل الدولي، والوكالة الألمانية للتنمية، ومركز جامعة كامبردج للتمويل البديل، والمعهد الأوروبي للمصارف. كذلك يشارك في الاجتماع ممثلي هيئات أسواق المال والبورصات العربية، وممثلي عدد من المصارف العربية، وكبرى الشركات الاستشارية العاملة في ذات الموضوع على مستوى العالم، وممثلي مُقدمي خدمات وحلول التقنيات المالية الحديثة من المنطقة العربية وخارجها.

يأتي تواصل عقد الاجتماعات التشاورية للمجموعة تعزيزاً للحوار وتبادل الخبرات والتجارب، وتنمية قدرات العاملين بالسلطات الرقابية والاشرافية في الدول العربية، سعياً للارتقاء بسلامة صناعة التقنيات المالية الحديثة ودعم التحول الرقمي في الدول العربية. يهدف هذا الاجتماع إلى تدارس أحدث تطورات العملات الرقمية التي تُصدرها المصارف المركزية، خصوصاً فرص استفادة المصارف المركزية العربية منها ومدى تحديات إصدارها والمتطلبات القانونية المرتبطة بها. يتناول الاجتماع، ما يمكن ان تقدمه الحلول التقنية الرقابية والاشرافية لدعم السلطات الرقابية والاشرافية في الدول العربية، وكيفية استفادتها من تلك الحلول في أداء مهمتها. كذلك تناول النقاش البنية التشريعية والإطار الرقابي المرتبطين بصناعة التقنيات المالية الحديثة ومتطلبات تعزيز الإطار التنظيمي للحفاظ على التوازن بين الإطار التشريعي والتنظيمي ودعم الابتكارات الرقمية.

من جانب آخر، تطرق الاجتماع إلى الدليل الارشادي للتقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، الذي تم إعداده من قبل صندوق النقد العربي وأعضاء المجموعة. يعكس إعداد الدليل، الاهتمام بتعزيز البيئة الداعمة للتقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، وتعريف بالصناعة في دولنا العربية، والتوعية بمختلف جوانب قطاعات التقنيات المالية الحديثة، بما يساهم في دعم جهود الدول العربية في الاستفادة من التقنيات. ستناقش المجموعة في هذا السياق، إطلاق آليه للحوار الرقمي حول الدليل باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، بغرض تعظيم فرص الاستفادة من محتويات الدليل.

الاطلاع على الدليل الإرشادي للتقنيات المالية ودوره في تعزيز الوعي بمنظومة التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية

في هذه المناسبة، أشار مدير عام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي إلى أن مواصلة عقد الاجتماعات الاستثنائية يأتي للتأكيد على أن قطاع التقنيات المالية الحديثة يُعتبر من أولويات المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، وما يمكن أن يساهم فيه بتعزيز قدرات الاقتصادات العربية على مواجهة التحديات الراهنة والتحضير لمرحلة التعافي ما بعد الأزمة. كما أكد معاليه على الاهتمام المتزايد الذي يبديه أصحاب المعالي والسعادة محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية لأعمال اللجان وفرق العمل والدور البارز الذي تقوم به كمنصة للحوار ونقل المعرفة وتبادل التجارب والخبرات بين الدول العربية فيما يتعلق بمواضيع الشمول المالي.